

المعيار المشترك عن الإبلاغ (المعيار المشترك)، والإفصاح عن المعلومات - نشرة مخصصة للعملاء من الكيانات والأطراف الأخرى (باستثناء المؤسسات الفردية).

المعيار المشترك هو معيار عالمي للتبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية. تم تطوير هذا المعيار من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تصميمه لغاية مكافحة التهريب الضريبي.

انضمت المملكة العربية السعودية (المملكة) كدولة مشاركة في الاتفاقية المتعددة الأطراف للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، بحكم أن المملكة ملتزمة بالمعيار المشترك المطور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولذلك يتوجب على كافة المؤسسات المالية في المملكة، بما فيها المصارف ومديري الأصول وبعض شركات التأمين والأشخاص المجازين، بالإبلاغ عن بعض المعلومات ذات المتعلقة الضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل خلال سنة 2018. فيموجب ذلك، يتعين على جميع المؤسسات المالية في المملكة والفروع للمؤسسات المالية الأجنبية في المملكة، بما في ذلك بنك البلاد (المشار إليها فيما يلي بـ "البنك") يجب أن تلتزم بالمعيار المشترك وأن تقوم بجمع معلومات إضافية معينة من عملائنا (فيما يلي "عميل"، "العميل") من أجل تحديد البلد/الولاية للأغراض الضريبية للعميل.

هل ستتأثر بالمعيار المشترك؟

الحسابات التي يتم طلب إنشائها وفتحها من قبل العميل باسم غير الأفراد (أي الكيان)، مثل شركة أو فرع لشركة أجنبية أو شراكة (Partnership) أو اتفاقية قانونية (Trust)، إلخ. يشار إليها باسم "حسابات الكيان". وبالتالي، يتعين على الكيانات تحديد وضعها بموجب المعيار المشترك، ووضع الإقامة الضريبية، وفي بعض الحالات وفقاً لنوع الكيان، تفاصيل "الأشخاص المسيطرين" الذين يتم تعريفهم على أنهم الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أي نوع من أنواع السيطرة على الكيان، أي الشخص أو أشخاص الذين يمتلكون حصة مسيطرة في الكيان، اعتماداً على الهيكل القانوني للكيان. تعتمد "حصة السيطرة" على هيكل ملكية الكيان، وعادة ما يتم تحديدها على أساس معدل يطبق وفقاً لنهج قائم على المخاطر (على سبيل المثال، أي شخص (أو أشخاص) يمتلكون أكثر من نسبة معينة في الكيان، على النحو المحدد في الأنظمة المحلية). في حالة اتفاقية قانونية (Trust)، يعني مصطلح "الشخص المسيطر" (Settlor(s), trustee(s), protector(s), المستفيدون) beneficiary(ies) أو فئات من المستفيدين (classes of beneficiaries)، وأية أشخاص طبيعيين آخرين يمارسون السيطرة الفعلية على الاتفاقية القانونية (Trust). وفي حال عدم وجود مثل هذا الشخص الطبيعي، تعني تفاصيل أي شخص طبيعي يمارس، خلافاً لما جاء، السيطرة على إدارة الكيان، أي على سبيل المثال المسؤول الإداري الأول للكيان والأشخاص المسيطرين على الحساب بموجب تفويض أو وكالة.

ومن باب الالتزام بالاتفاقية وما نصت عليه توجيهات الجهات الرقابية متمثلة في يتوجب على المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعلومات المحددة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل والتي بدورها تتبادل المعلومات مع السلطات الضريبية في البلدان المشاركة.

وفي حال عدم توافر المعلومات المطلوبة، قد يتواصل البنك مع العميل لطلب وثائق إضافية.

يجدر الذكر بأن الدول المشاركة في الاتفاقية المتعلقة بالإبلاغ المشترك تتجاوز الـ 100 بلد مشارك في التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية.

بناء على المعلومات التي يحتفظ بها البنك، قد يتواصل البنك مع العميل للحصول على نموذج شهادة الإقرار الذاتي للكيان مشتملة على تفاصيل و معلومات عن الأشخاص المسيطرين على الكيان بالإضافة إلى احتمالية طلب وثائق إضافية إذا لزم الأمر.

ما هو التأثير بالنسبة لك كعميل؟

التوثيق بموجب المعيار المشترك هو شرط إلزامي كجزء من إنشاء علاقة جديدة مع أي عميل أو تحديث تفاصيل علاقات أصحاب الحسابات الموجودة مسبقاً وتشكل جزءاً من عملية فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك. إذا فتح العميل حساباً مصرفياً جديداً، أو استثمر في منتجات مالية جديدة أو إذا حدث تغيير في ظروف الكيان، فسوف يطلب البنك من العميل تحديث البيانات ذات صلة. وفي حال وجود أي تغييرات في ظروف الكيان وأو الملاك وأو الأشخاص المسيطرين على الكيان وأو على حسابات الكيان وأو الكيانات المتفرعة أو المرتبطة بالكيان الرئيس فيتوجب على العميل تقديم "شهادة إقرار ذاتي" محدثة وبشكل مكتمل وتزويد البنك بأدلة وثائقية إضافية عن وضع العميل إذا تطلب الأمر.

هذا الإقرار الذاتي أيضاً يسهل إثبات معقولية المعلومات التي يقدمها العميل في نموذج الإقرار الذاتي مقابل المعلومات التي تم الحصول عليها كجزء من إجراءات اعرف عميلك.

إذا طلب البنك من العميل معلومات إضافية كجزء من الإقرار الذاتي، فيتوجب على العميل تقديم نموذج أو نماذج الإقرار الذاتي المطلوب(ة) بما في ذلك أي مستندات ثبوتية إضافية مطلوبة خلال 90 يوماً من تاريخ تقديم البنك لهذا الطلب.

قد يؤدي عدم تقديم هذه المستندات المطلوبة إلى عدم تنشيط حساب العميل الجديد، أو تصنيف حسابات العميل الموجودة مسبقاً على أنها "غير موثقة" - ذلك حيث تم طلب من العميل نموذج الإقرار الذاتي ولكن لم يقدمها البنك في الفترة المنصوص عليها - والتبليغ عنها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل طبقاً للوائح والأنظمة ذات العلاقة.

يرجى الملاحظة أنه إذا كانت لدى العميل علاقات متعددة مع البنك فقد يتلقى العميل أكثر من طلب واحد للحصول على وثائق أو معلومات إضافية. من المهم أن يستجيب العميل لجميع تلك الطلبات، حتى إذا كنا العميل قد قدم المعلومات المطلوبة لحساب أو منتج مالي آخر.

ما نوع المعلومات التي من المتوقع أن تقدمها لأغراض المعيار المشترك؟

وفقاً لمتطلبات المعيار المشترك، سوف يطلب البنك من العميل تقديم المعلومات كجزء من الإقرار الذاتي، والتي تشمل ولكن لا تقتصر بالضرورة على ما يلي:

1. اسم الكيان
2. عنوان الكيان
3. بلد (أو بلدان) / الولاية (أو الولايات) للأغراض الضريبية
4. رقم (أو أرقام) المعرف الضريبي*، (ان وجد)
5. مكان التسجيل / التأسيس للكيان.
6. نوع الكيان

7. الشخص او الأشخاص المسيطرين لأنواع معينة من الكيانات (في هذه الحالة، يجب على كل شخص مسيطر تقديم تفاصيله في الملحق للإقرار الذاتي)

* في حال عدم توفر رقم المعرف الضريبي، سيطلب من العميل تقديم سبب مناسب (اللاختيار من بين ثلاثة خيارات، والتي ستكون مدرجة في نموذج شهادة الإقرار الذاتي). قد يطلب من العميل تقديم مستندات أو معلومات إضافية للتحقق من المعلومات المذكورة أعلاه. يتوجب على البنك تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل بتفاصيل عن الحسابات والمنتجات التي يملكها العميل لدى البنك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رصيد أو قيمة الحساب الكلي وإجمالي مبالغ العمولات أو الدفعات المودعة، كما في تاريخ الإبلاغ. المطلوب من البنك تحديد محل الإقامة للأغراض الضريبية لجميع أصحاب الحسابات الجدد والموجودة مسبقاً. إذا كان العميل مقيم للأغراض ضريبياً في أكثر من بلد / ولاية واحدة، فسيطلب على البنك الإبلاغ عن جميع حالات الإقامة الضريبية للعميل إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

OECD <http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/>
<http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/commitment-and-monitoring-process/>
CMA <https://www.cma.org.sa>
GAZT <https://www.gazt.gov.sa/ar/circulars-and-tax-agreements>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هيئة الوق المالية

الهيئة العامة للزكاة والدخل